Document: EB 2018/124/R.30
Agenda: 8(a)(ii)
Date: 10 September 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي
ومدير شُعبة المراقب والمحاسبة
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2018

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخمسين بعد المائة

موجز تنفيذي

1- أحاطت اللجنة علما بأن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق قد غدا نافذ المفعول بتاريخ 14 أغسطس/آب 2018، مع وصول وثائق المساهمة إلى ما يعادل 67 في المائة من إجمالي التعهدات.

2- وركزت مناقشات التقرير المرحلي لمكتب المراجعة والإشراف على كل من أسباب التوصيات المتأخرة، والحاجة لاستقاء الدروس المستفادة من نتائج التحقيقات.

3- كما عرض على اللجنة التقييم المؤسسي للهيكلية المالية لصندوق. وفي استعراضها لهذه الوثيقة، سلطت اللجنة الضوء على أهمية هذه الوثيقة، وامتدحت التحليل الاقتصادي المالي المتين لنقاط ضعف وقوة نموذج العمل الحالي للصندوق. وأكد الأعضاء على أن الحلول المقترحة تستحق تحليلا أكبر. ولتحقيق هذه الغاية، فقد أعلن رئيس اللجنة بأنها بصدد استكمال وثيقة موقف سوف تأتي بها إلى الدورة التالية للمجلس التنفيذي لتيسير المناقشات الخاصة بالقضايا ذات الصلة بالاستدامة المالية، وإطار القدرة على تحمل الديون، وسبل تشجيع نمو برنامج القروض والمنح على المدى المتوسط إلى الطويل.

4- كذلك نظرت اللجنة في الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2019، وميزانيته الاعتيادية والرأسمالية، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2021. وقد نوقش مقترح الميزانية بصورة مسهبة. ومن الجدير بالذكر ما اقتُرح لعام 2019 بوضع 50 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد في المقدمة، والزيادة الاسمية في الميزانية الاعتيادية للصندوق بما يعادل 2.4 في المائة، وهي نسبة افتُرضت عالية وما زالت غير مدعومة بصورة كافية بمعلومات تحليلية نظراً لأننا ما زلنا في مرحلة الاستعراض المسبق رفيع المستوى.

5- وتم عرض تحديث شروط التمويل للاستعراض. واعترف أعضاء عديدون بأن التحديث المقترح سوف يعزز من تنافسية الخيارات المالية التي يوفرها الصندوق للمقترضين. وتم طلب تفسير أشمل للآثار المتوقعة.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخمسين بعد المائة

6- ترغب لجنة مراجعة الحسابات بلفت انتباه المجلس التنفيذي للمسائل التي تمحصت فيها في اجتماعها الخمسين بعد المائة المنعقد في 3 سبتمبر/أيلول 2018.

اعتماد جدول الأعمال

7- اعتُمد جدول الأعمال كما تم عرضه.

محاضر الاجتماع التاسع والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

8- سيتم تنقيح المحاضر استنادا إلى المقترحات التي وفرها أعضاء اللجنة. وسوف يعاد عرضها مرة ثانية للموافقة عليها في اجتماع اللجنة المقرر في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

التقرير المرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2018

9- توفر للجنة موجز لأنشطة مكتب المراجعة والإشراف للستة أشهر الأولى من عام 2018. وقد تراجع معدل تنفيذ توصيات المراجعة على مدى هذه الفترة، إلا أن الإدارة اتخذت إجراءاً معتبراً في يوليو/تموز وأغسطس/آب بشأن التوصيات المعلقة، وأحرزت نتائج مشجعة. وفي مجال التحقيقات، ارتفع عدد الشكاوى المقدمة للمكتب خلال النصف الأول من عام 2018. وتتعلق هذه الشكاوى أساسا بالتوريد للمشروعات الذي بقي مجالا يحتاج لاهتمام مستمر.

10- وتساءلت اللجنة عن التخفيف من المخاطر في حال إجراءات التنفيذ المتأخرة، وطلبت المزيد من المعلومات عن أسباب زيادة شكاوي التحقيقات. ووفّر المكتب تغذية راجعة عن نهجه في وضع أولويات الإجراءات استنادا إلى مستوى الخطر. وقام ممثلون عن دائرة إدارة البرامج ومكتب الميزانية وتطوير المنظمة بتوفير تحديث للجنة عن كل إجراء متخذ أو مخطط له بهدف التنفيذ الكامل لمعظم التوصيات العالقة. وأشار المكتب إلى أن زيادة شكاوي التحقيقات ربما يعود إلى الأنشطة المكثفة لرفع الوعي بمحاربة الفساد التي أجريت خلال العامين الماضيين.

11- وطلبت اللجنة مزيدا من المعلومات في المستقبل عن الحالات قيد التحقيق، بما في ذلك أي توجهات أو دروس مستفادة، وعن طبيعة التوصيات العالقة، بما في ذلك أية إجراءات متخذة لتخفيف المخاطر في الفترة الفاصلة. ووافق المكتب على توفير مثل هذه المعلومات.

12- واعتبر أن هذا التقرير المرحلي قد خضع للاستعراض.

تحديث عن إطار قروض الشركاء الميسّرة

13- وفّرت إدارة الصندوق تحديثا شفهيا عن إطار قروض الشركاء الميسّرة، مسلطة الضوء على أن مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد قد استكملت مع حزمة تمويلية مستهدفة تتضمن مع المساهمات التي وصلت إلى 1.2 مليار دولار أمريكي من الدول الأعضاء، 430 مليون دولار أمريكي من الديون، نصفها يُتوقع أن يتم تحصيله على شكل قروض الشركاء الميسّرة. وقد استكملت كل من الهند وفرنسا تعهدهما بتوفير قرضين من قروض الشركاء الميسّرة بما يعادل 20 مليون دولار أمريكي، و57 مليون دولار أمريكي على التوالي.

14- واعتبر أن التحديث قد حظي بالاستعراض.

تحديث عن تنفيذ القسم الخاص بانخفاض القيمة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9: الأدوات المالية

15- وفرت إدارة الصندوق للجنة عرضا عن التقدم المحرز نحو تنفيذ القسم الخاص بانخفاض القيمة من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 المتعلق بخطر ائتمان القروض. وتم تسليط الضوء على أن هذا المعيار قد صمم استجابةً للأزمة المالية لعام 2008، وطلب من الصندوق وضع نموذج مالي معقد مع معلومات استباقية لاحتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض خلال دورة حياتها بأكملها. وأشير إلى أن المشروع يسير على المسار الصحيح وبالميزانية الموضوعة له، بهدف ضمان تنفيذه كاملا بالامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي لإعداد القوائم المالية لعام 2018.

16- ورحب أعضاء اللجنة بهذا التحديث، وطلبوا معلومات عن التحديات التي تتم مواجهتها لعرضها على اللجنة في إحدى دوراتها المستقبلية.

17- واعتبر بأن اللجنة قد أحاطت علما بهذا التحديث.

تقرير عن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

18- وقّرت إدارة الصندوق معلومات مفصلة عن وضع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وعن الأصوات المنشأة. وأُشير إلى أنه، وبتاريخ 14 أغسطس/آب 2018، كان مستوى التعهدات المعلنة يعادل 78 في المائة من الهدف الموضوع للتجديد، وهو 1.2 مليار دولار أمريكي. وبفضل الدعم القوي من الدول الأعضاء في الصندوق، دخل التجديد الحادي عشر للموارد حيّز النفاذ بتاريخ 14 أغسطس/آب 2018، حيث وصلت وثائق المساهمات المستلمة إلى 67 في المائة من إجمالي التعهدات.

19- وقد اعتبر بأن هذه التقرير قد حظي بالاستعراض.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على اللجنة التنفيذية

20- أحاطت لجنة مراجعة الحسابات علما بالمعلومات التي توفرت في تقرير حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2018.

التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق

21- توفر للجنة مراجعة الحسابات موجز عن النتائج الأساسية للتقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وقد تم تسليط الضوء على أن تجديدات الموارد المتكررة تشكّل جوهر الهيكلية المالية للصندوق ومصدر تمويله الأساسي. ومع أن اعتماد المنظمة في السابق على التجديدات قد سمح بنمو معتبر في حجم برنامج القروض والمنح، إلا أن هذا النموذج اتسم ببعض المحددات في السنوات الأخيرة. وفي استعراضها، رحبت اللجنة بالتحليل الذي وفره مكتب التقييم المستقل، وأحاطت علماً بتبعاته وبالتوصيات المتعلقة بالاستدامة المالية للصندوق على المدى الطويل، وإطار القدرة على تحمل الديون، وزيادة العوائد من القروض مع تعزيز الكفاءة، والحاجة لمتابعة النقاش بين الأعضاء.

22- وقد برزت نقاط عديدة تتعلق بمظاهر منهجية التقييم المؤسسي، والحاجة لتحسين تحليل عدد من العوامل الأساسية (التكاليف التشغيلية والطلب على القروض بشروط عادية) التي يمكن لها أن تؤثر على القدرة على زيادة برنامج القروض والمنح من خلال زيادة الاستقطاب في الأسواق المالية. وأثنت إدارة الصندوق على هذا التقييم المؤسسي، ورحبت بتوقيته وتوصياته، نظرا للعمل الجاد لتعزيز نموذج عمل الصندوق. وأشارت إدارة الصندوق إلى الطبيعة الهجينة لنموذج عمل الصندوق، وللرابط الوثيق بين آلية تخصيص الموارد لتسعير القروض والاستقطاب. كذلك سلطت إدارة الصندوق الضوء على النهج الحصيف الذي تم تبنيه للتطرق للتحديات ذات الصلة بإطار القدرة على تحمل الديون. ومع موافقتها على هذه التوصيات، إلا أن الإدارة أكدت بأن تقرير التقييم النهائي يمكن أن يكون أكثر ارتباطا بالإصلاحات المؤسسية واسعة النطاق والتحول الجاري. كذلك أكدت إدارة الصندوق على الحاجة إلى إدخال إطار انتقال متسق، وإصلاحات إيصال أفضل، لمهمة الصندوق في الترويج للتحول المستدام والشمولي.

23- وأكد أعضاء اللجنة على الحاجة لتحديد شهية الصندوق للمخاطر، وطلبوا تفاصيل عن المظاهر التقنية المختلفة لهذا التقييم المؤسسي، وهي أمور وفرتها الإدارة.

24- وأعلنت اللجنة بأنها بصدد استكمال بيان مكتوب حول التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق كي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة.

25- واعتبر بأن هذه الوثيقة حظيت بالاستعراض.

تحديث عن تحويل الهيكلية المالية للصندوق

26- وفرت إدارة الصندوق عرضا عن التحول الجاري للهيكلية المالية للصندوق، مسلطة الضوء على رؤية ومعالم وأهداف عملية الانتقال. وأما الهدف الرئيسي، فيتمثل بتعزيز المرونة مع تحسين الاستدامة المالية وزيادة أنشطة إدارة المخاطر. وما زال العديد من الدراسات قيد الاستعراض أو أنها غير جاهزة بعد للمناقشة، (مثلا تحديث شروط التمويل، إطار الضوابط الداخلية، وبطاقات المراقب، وسياسة السيولة، وكفاية رأس المال، وإطار القدرة على تحمل الديون، سياسة الاهتلاك، وما إلى ذلك).

27- وأثنى أعضاء اللجنة على هذا التحديث، وذكروا بأهمية الاتصالات المستمرة المتعلقة بالمبادرات المختلفة.

28- واعتبر بأنه قد أحيط علما بهذا التحديث.

الاستعراض رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2019، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق وميزانيته لعام 2019 وخطته الإشارية للفترة 2020–2012

29- عرضت إدارة الصندوق وثيقة استعراض مسبق تتضمن مقترحا لميزانية مكتب التقييم وبرنامج عمله. وأشارت الإدارة إلى أن عام 2018 كان عاما هاما لتحديد وتنفيذ الإصلاحات، في حين أن عام 2019 سيكون عام التعزيز وزيادة الإيصال. وأما الأهداف الأساسية المحددة لعام 2019، فهي: (1) تنفيذ برنامج القروض والمنح المخطط له بإيصال أسرع وأفضل وتحسين أداء المشروعات خلال التنفيذ؛ (2) تنفيذ الاستراتيجية المالية للصندوق من خلال هيكلية أكثر متانة؛ (3) استكمال عملية اللامركزية وتعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسيتين؛ (4) زيادة وضوح صورة عمل الصندوق.

30- ويصل برنامج القروض والمنح المخطط له لعام 2019 إلى 1.76 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى برنامج مسجل تنفيذا للوعود المقطوعة خلال مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد، واستجابة للطلب القوي من الدول الأعضاء المقترضة على دعم الصندوق.

31- وأما أهم محركات التكاليف في ميزانية عام 2019 – والتي تتضمن زيادة اسمية بمعدل 2.4 في المائة – فهي أساسا تكاليف الموظفين لاستكمال عملية اللامركزية، والتكاليف الناجمة عن التغييرات المؤسسية المقترحة، وزيادة المساهمة المطلوبة في سياق اتفاقية تقاسم التكاليف في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

32- واقترحت الميزانية العادية لعام 2019 بما يعادل 159.29 مليون دولار أمريكي مقارنة بالميزانية المصادق عليها لعام 2018 والتي وصلت إلى 155.54 مليون دولار أمريكي، مما يعكس زيادة اسمية قدرها 2.4 في المائة تتألف من زيادة حقيقية بما يعادل 0.7 في المائة، وزيادة سعرية تعادل 1.7 في المائة.

33- وسوف يصل إجمالي الميزانية الرأسمالية لعام 2019 إلى ما يقارب من 2 مليون دولار أمريكي، أو ما يتجاوز هذا الرقم بصورة طفيفة، لتغطية النفقات الرأسمالية العادية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من

المشروعات الاستثمارية الأخرى. ويمكن لمثل هذه النفقات لعام 2019 أن تتضمن استثمارات في إيجاد هيكلية مالية أكثر متانة لدعم الاستراتيجية المالية، والاستجابة لما انبثق عنه التقييم المؤسسي ذي الصلة، وتكاليف عمليات تقدير المخاطر الجارية.

34- وقدم مكتب التقييم المستقل برنامج عمله وميزانيته لعام 2019 (التي تعكس زيادة اسمية قدرها 1.37 في المائة)، مسلطا الضوء على أنه من المخطط له إجراء تقييم مؤسسي لدعم الصندوق للابتكار ونمو الإنتاجية لأغراض الزراعة الشمولية والمستدامة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، وخمسة تقييمات لبرامج واستراتيجيات قطرية. وأضاف المكتب أنه في أثناء عام 2019 سيتم استكمال استعراض الأقران لمهمة التقييم في الصندوق.

35- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات عن زيادة التكاليف الإضافية بعد زيادة العام الماضي البالغة 4.1 في المائة.

36- أوضحت إدارة الصندوق أن ميزانية العام الماضي استبعدت سيناريو الزيادة الكبيرة في برنامج القروض والمنح لعام 2019. إلا أن الإدارة تعترف بالزيادة الاسمية في النفقات، وسوف يتم إعادة تحليلها بصورة مسهبة قبل عرضها في وثيقة الميزانية النهائية.

37- وشجع أحد الأعضاء إدارة الصندوق على السعي لتحقيق هدف نمو فعلي صفري، كما نصح عضو آخر بتوخي الحذر لضمان ألا يؤثر تقليص التكاليف بصورة سلبية على الإيصال والجودة، أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030. وكذلك اعتبر أحد الأعضاء أيضا بتكاليف المساهمات الإضافية في نظام التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة، مما هو مطلوب كجزء من إصلاح الأمم المتحدة، الأمر الذي يشكل عبئا كبيرا على ميزانيات المؤسسات على شاكلة الصندوق.

38- وسعى عضو آخر للحصول على إيضاحات حول نية الإدارة توليد وفورات إضافية لترحيل محتمل يزيد عن 3 في المائة.

39- وأوضحت إدارة الصندوق بأن النسبة المئوية المطلوبة للترحيل يعتمد أساسا على أرقام الاستخدام الأكثر دقة، والتي يمكن الحصول عليها كجزء من الإعداد النهائي للميزانية. كذلك فقد أشارت أيضا إلى إمكانية اعتبار تنفيذ رفع السن الإلزامي لإنهاء الخدمة إلى 65 عاماً محركاً ذا أولوية لهذا الطلب.

40- وأشير إلى أنه سيتم إنشاء وحدة رشيقة لإدارة التغيير، والإيصال، والابتكار لضمان أن تكون الإصلاحات مستدامة، وأن يتم رصدها وتعزيزها مستقبلا.

41- ورحب أعضاء اللجنة بالمعلومات المتوفرة وتطلعوا إلى استلام المزيد من التفاصيل في مقترح الميزانية في المستقبل.

42- واعتبر أنه قد تم النظر في الاستعراض المسبق للميزانية.

تحديث عن شروط التمويل

43- وفرت إدارة الصندوق استعراضا لهذه الوثيقة، مسلطة الضوء على أن تحديث المقترح قد استند إلى التعليقات المستلمة خلال اجتماعات اللجنة السابقة والندوة غير الرسمية المنعقدة في يوليو/تموز.

44- وأشير إلى أن المقترح قد وضع في سياق إصلاحات التجديد الحادي عشر للموارد لمواءمة عمليات الصندوق مع طلبات واحتياجات المقترضين ولتطوير الإطار المالي للصندوق. وتم اقتراح التغييرات التالية:

(أ) الشروط العادية:

(1) تقديم قروض بفرق سعر فائدة متغيِّر وآجال استحقاق/فترات سماح مختلفة وتحديد الأسعار تبعاً لذلك؛

(2) إدخال فرق سعر ثابت باستخدام آجال استحقاق مختلفة حسب ما هو معمول به في البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ ولا يمثل ذلك سعر فائدة ثابت نظراً إلى أن سعر الفائدة الأساسي السائد بين مصارف لندن متغيِّر؛

(3) تطبيق تمايز علاوة الاستحقاق (رسم إضافي أو خصم) لفئة الدخل التي ينتمي إليها المقترض (حسب ما أعلنه البنك الدولي في أبريل/نيسان 2018).

(ب) الشروط التيسيرية للغاية والشروط المختلطة: مواءمة رسم الخدمة وسعر الفائدة على التمويل (بشروط مختلطة فقط) إلى عملة تقويم التمويل.

(ج) الشروط التيسيرية للغاية: تطبيق هيكل سداد جديد يمايز بين البلدان المنتظمة واقتصادات الدول الصغيرة، مع الحفاظ على آجال الاستحقاق وفترات السماح الحالية التي تبلغ 40 و10 سنوات على التوالي؛

(د) جميع القروض: تحديد سعر الفائدة ربع السنوي باستخدام سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن (ليبور) لمدة ستة أشهر.

45- وأحاط أعضاء اللجنة علما بالتغييرات المدخلة على الوثيقة، وأحاطوا علما أيضا بتطابق المقترح بتحديث شروط التمويل بصورة عريضة مع توصيات التقييم المؤسسي للهيكلية المالية للصندوق. وطالبوا بتفاصيل إضافية عن الأثر المالي الإجمالي على الاستدامة المالية للصندوق، وعن مزايا وعيوب الشروط الجديدة على المقترضين، وكيف يمكن التواصل بشأنها معهم.

46- ووفرت إدارة الصندوق إيضاحات إضافية وأشارت إلى أن بعض التغييرات المقترحة إنما هي خيارات متاحة للمقترضين، وأن التغييرات ستوفر على أية حال خيارات أوسع يمكن أن تحث على الطلب على القروض وأن تيسر من إيصال أهداف التجديد الحادي عشر للموارد.

47- وأوضحت إدارة الصندوق أيضا بأن العمل جارٍ على التواصل مع المقترضين وموظفي الصندوق بشأن هذه التغييرات المقترحة، على سبيل المثال من خلال المواد التقنية والاجتماعات المباشرة مع جهات الاتصال في وزارات المالية والمعلومات المتاحة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

48- واعتبر أن هذه الوثيقة قد حظيت بالاستعراض.

لوحة مخاطر الصندوق

49- وفرت إدارة الصندوق تحديثا عن لوحة المخاطر المؤسسية، وأشير إلى أن هذه اللوحة سوف تساعد لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي على الإيفاء بالمسؤولية الإشرافية التي يضطلع بها الطرفان في إدارة

المخاطر. كذلك فقد أشير أيضا إلى أن اللوحة سوف تتطور استنادا إلى التوصيات الناشئة عن تقديرات المخاطر الجارية حاليا.

50- وطلب أعضاء اللجنة إدخال التعزيزات التالية: تعريف أوضح لشهية المخاطر، ومفتاح لسرد المصطلحات وتنظيم ندوة عن قراءة اللوحة وتفسيرها.

51- واعتبر بأن هذه الوثيقة قد حظيت بالاستعراض.

مسائل أخرى

(أ) تحديث عن متابعة إدارة الصندوق للتوصيات الناشئة عن اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات

(ب) الأدوات المتاحة لتيسير توجيه وحوكمة المجلس لعملية تنفيذ التزامات الإدارة

52- وفرت إدارة الصندوق تحديثا موجزا عن التقدم المحرز صوب تنفيذ الأدوات الإضافية لدعم مداولات لجنة مراجعة الحسابات مع ضمان التنسيق مع الأدوات الأخرى الموجودة.

53- واعتبر بأنه قد تم النظر في هذا التحديث.

(ج) استعراض تقارير المراجعة الداخلية

54- عقدت اللجنة جلسة مغلقة لاستعراض تقارير المراجعة الداخلية التالية: المراجعة الداخلية للمكتب القطري والبرنامج القطري للصندوق في إندونيسيا؛ المراجعة الداخلية للمكتب القطري والبرنامج القطري في مالي؛ واختبار نهاية العام لإطار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

55- ولم تناقش أي بنود إضافية تحت بند مسائل أخرى.